(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep **e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X**

Role of Iraqi Women in the 2018 and 2021 Elections: A Sociological Study

Dr. Sundus Sarhan Ahmed
Al-Mansour College, Iraq

دور المرأة العراقية في انتخابات عام 2018 وعام 2021: دراسة سوسيولوجيا

د. سندس سرحان أحمد

DOI:10.37648/ijtbm.v13i03.010

[1]*Received: 14 June 2023; Accepted: 04 September 2023; Published: 13 September 2023*

ABSTRACT

The research aimed to identify the role of Iraqi women in the parliamentary elections, as Iraqi women won 84 seats out of a total of 329 parliamentary seats in the 2018 parliamentary session, some of whom were elected from outside the quota system. On this basis, Iraqi women were able to exceed the number of quota seats allocated to them. In the 2021 elections, it represents 25 percent of the total seats in Parliament, equivalent to 83 seats, as the number of winners this time reached 97 women.

The results of implementing the women's quota system to distribute parliamentary seats resulted in positive results in the exercise of the legislative function, but women remained almost absent from the political reality, in addition to occupying lower positions in political parties. The Presidency Council, composed of the head of state and his two deputies during parliamentary terms, did not It includes any woman, as "the results of the 2021 elections are evidence that the Iraqi street is not fanatical against women. This trend appeared in that many of the winning women obtained their votes from men, and thus women began to compete with men in obtaining the votes of voters of both sexes." "The Iraqi voter began to feel despair over the corruption that was often the result of male officials.".

المستخلص

هدف البحث الى التعرف على دور المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية، اذ حازت النساء العراقيات في الدورة البرلمانية في 2018 على 84 مقعداً من مجموع 329 مقعد برلماني، بعضهن انتخبن من خارج نظام الكوتا، وعلى هذا الأساس تمكنت النساء العراقيات من تخطي عدد مقاعد الكوتا المخصصة لهن في انتخابات عام 2021، وهي 25 بالمئة من إجمالي مقاعد البرلمان، أي ما يعادل 83 مقعدا، حيث بلغ عدد الفائزات هذه المرة 97 امرأة.

إذ اسفرت نتائج تطبيق نظام الكوتا النسائية لتوزيع المقاعد النيابية عن نتائج ايجابية في ممارسة الوظيفة التشريعية، إلا إن النساء بقين شبه غائبات عن الواقع السياسي، فضلاً عن اشغالهن المواقع الدنيا في الأحزاب السياسية، كما إن مجلس الرئاسة المكون من رئيس الدولة ونائبيه خلال الفترات النيابية لم يضم أي امرأة، اذ وضعت "نتائج انتخابات عام 2021 دليلا على أن الشارع العراقي ليس متعصبا ضد النساء، ذلك التوجه ظهر

[1] *How to cite the article:* Ahmed S.S. (September 2023); Role of Iraqi Women in the 2018 and 2021 Elections: A Sociological Study; *International Journal of Transformations in Business Management,* Vol 13, Issue 3, 118-140, DOI: http://doi.org/10.37648/ijtbm.v13i03.010

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

من خلال أن كثيرا من النساء الفائزات حصلن على أصواتهن من الرجال، وبالتالي بدأت المرأة تنافس الرجال في استحصال أصوات الناخبين من كلا الجنسين. وأن الناخب العراقي بدأ يشعر باليأس من الفساد الذي كان في كثير من الأحيان ناتج عن مسؤولين من الرجال".

المقدمة:

تعد اغلب النظريات النسائية التي ظهرت في العالم وليده للفكر الغربي ، اذ يلاحظ ظهور فكرة النظرية النسوية بشكل متأخر ، نتيجة للتفاوت الحاصل بين الرجل والمرأة وهي تجسد النظريات الاجتماعية ، اذ تداخلت فيما بعد ضمن منظور العلاقات الدولية وأن هدف النظرية التركيز على دور المرأة واوضاعها وجعلها في الواجهة، ولا ينبغي ان تكون ضمن الموضوعات الثانوية سواء في المجتمع ، او على المستوى العلاقات الدولية ، سيما وان اغلب الاختلافات بين الرجل والمرأة تظهرها النظرية من جانب الخبرات وكيفية مواجهتها والى انواع الاستغلال التي تتعرض له المرأة في المجتمع ، اذ تطرق البحث الحالي الى موضوع دور المرأة العراقية في انتخابات عام 2018 وعام 2021 لنتبين منه دور المرأة العراقية و مشاركتها في العملية السياسية بعد عام 2003 .

عن طريق تقويم العملية الانتخابية التي شهدها العراق بعد عام 2003 نجد ان النظام الانتخابي في العراق على الرغم من تضمينه نسبة حضور للمرأة حسب نظام الكوتا إلا انها نسبة لم تنسجم مع دور المرأة الاجتماعي والسياسي والثقافي في البلد، وبذلك كان هناك نوع من التهميش والإقصاء لدور المرأة العراقية في مواقع صنع القرار، فالطريقة الكلاسيكية التي تعامل بها المرأة وسيطرة الرجل وتأثيره على مجمل قراراتها القى بظلاله في تقييد هذه الطاقة والحد من امكاناتها السياسية، رغم ان المجتمع الدولي كافة يؤمن ان لها اثر كبير في التغيير، اذا كانت مرشحة من خلال قدرتها على التأثير بالآخر، او من خلال ممارسة حقها في التصويت، اذ ما تسلحت بالثقافة الانتخابية، لذلك فمشاركة المرأة العراقية تكون على نوعين: المشاركة السياسية للمرأة المرشحة، والمشاركة السياسية للمرأة الناخبة.

اولاً: إشكالية البحث :

تنطلق اشكالية بحثنا للإجابة على السؤال التالي:

ما هو التطور الذي طال دور المرأة العراقية والمشكلات التي تواجه دورها في الانتخابات؟

ثانياً: أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أن المرأة لها كيانها الخاص كعنصر فعال في المجتمع أسوة بالرجل وهذا الامر يجعلها تنخرط في اي عمل اجتماعي وسياسي ومدني عن طريق المنظمات والمؤسسات والكيانات والمشاركة بالأحزاب السياسية والنقابات والانتخابات والترشيح في مناصب عليا في الدولة فالمرأة لا يقتصر دورها فقط على نفسها والاهتمام بشؤونها ولا يجب عليها ان تتخلى عن القضايا التي تخصها فهي تمثل نصف

المجتمع وأن مسألة دخولها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي واستقلالها ذاتيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلطة السياسية .

ثالثاً: منهجية البحث :

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي لدور المرأة في الانتخابات العراقية وموقف المجتمع منه ومشكلة التفاوت الاجتماعي بين المرأة والرجل أي انطلاقاً من واقع المرأة في المجتمع العراقي ومن أن هناك قواعد تشريعية وقانونية تتقبل الاستغلال (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) في مؤسسات الدولة للمرأة وتحد من دورها على المستوى الوطني.

رابعاً: هيكلية البحث :

يتضمن هذا البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة، يتناول المبحث الأول تطور النظرية النسوية ودور المرأة في المجتمع العراقي أما المبحث الثاني يتضمن دور المرأة ومشاركتها في انتخابات عام 2018 وعام 2021.

المبحث الأول
تطور النظرية النسوية ودور المرأة في المجتمع العراقي.

ظهرت النظرية النسوية مبكرا كفرع من فروع نظرية علم الاجتماع، وتأثرت هذه النظرية وتطورت وفق مختلف التيارات الفكرية التي ظهرت وصولاً إلى ما هي عليه اليوم، من أفكار وأهداف ونضالات، وكان واقع المرأة ودورها في المجتمع يتطور ، وفق تلك الأفكار، ومنها دور المرأة في المجتمع العراقي، لذلك نتناول بالبحث تطور النظرية النسوية (المطلب الأول)، ونتناول تطور دور المرأة في المجتمع العراقي (المطلب الثاني).

المطلب الأول
تطور النظرية النسوية :

النظرية النسوية هي أحد فروع نظرية علم الاجتماع، حيث تسلط هذه النظرية الضوء على المشاكل الاجتماعية، والاتجاهات، والقضايا التي يتم تجاهلها بطريقة أخرى أو يتم التعرف عليها بشكل خاطئ من قبل وجهة نظر الذكور المهيمنة تاريخياً ضمن النظرية الاجتماعية. وتشمل مجالات التركيز الأساسية ضمن النظرية النسوية التمييز والاستبعاد على أساس الجنس والنوع ، والاعتراف بالجوانب ، وعدم المساواة الهيكلية والاقتصادية ، والقوة والقمع ، وأدوار الجنسين والقوالب النمطية، من بين أمور أخرى. [1]

ويمكن تعريف النظرية النسوية كما يلي :

يعرف معجم ويبستر: "النسوية هي النظرية التي تنادي بمساواة الجنسيين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة" .

اما معجم أوكسفورد فيعرفها: " أنها الاعتراف بأن للمرأة حقوق وفرص مساوية للرجل" وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية على اعتبار اقصاء المرأة منها. [2]

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

ويعود ظهور الحركة النسوية إلى نهاية القرن 19 في كل من فرنسا بريطانيا والتي ثبت نهجا عدائيا نحو الرجل. وبعدها خمدت الحركة النسوية بعد حصولهن على حق الانتخاب عام 1918 في بريطانيا وعام 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية ثم عادت للظهور فترة من الزمن، تحديدا في الستينيات من القرن إذ ظهر تياران فكريان نسويان كقوة سياسية هامة في العالم الغربي الأول أنجلو أمريكي والثاني فرنسي . بعدها دخلت النسوية حقل العلاقات الدولية في فترة التسعينيات وسعت لإبراز دور المرأة في هذا المجال . "وقد تتوج ذلك عام 1996 حين نشرت المجلة البريطانية ميلينيوم (Melenium) عددا خاصا حول المرأة والعلاقات الدولية" ومنذ ذلك الوقت أصبح الحديث عن نظرية النسوية في العلاقات الدولية انطلقت اساسا من انتقاد النظريات المهيمنة في العلاقات الدولية خاصة منها الواقعية الكلاسيكية. [3]

ومن أهم التيارات الفكرية للنظرية النسوية [4]

1-النسوية التجريبية : التي تهدف إلى الاستكشاف والتحقق من النشاطات الرجالية (العمياء) في ميدان العلاقات الدولية والنشاطات النسوية المختلفة التي يمكن تحقيقها في هذا الحقل. ويعتبر التيار الثاني في هذه النظرية، أن الناس في مواضع الخضوع الاجتماعي والمقصود هنا هو خضوع النساء لسلطة فوقية سواء من الزوج أو من النظام الأبوي (patriacrcly) الذي فرض على النساء نمطا معينا وحاولوا تطوير تصورات مختلفة ومتنوعة أكثر دقة حول كيف يصنع القرار ولماذا يسيطر الرجال على مجمل النشاطات السياسية خاصة على المستوى الخارجي أي بناء نماذج مفهومية تحليلية نسوية قادرة إعطاء تفسير أو فهم بديل حول السياسة العالمية تهمش دور المرأة في السياسة الدولية.

2-النسوية ما بعد الحداثية : ينطلق هذا الاتجاه من فكرة رفض تقسيم ذكر- أنثى (رجل- إمرأة) وهذا هو الموقف الاكثر راديكالية في النظرية النسوية، وتعتبر النسوية رفضها لهذا التقسيم كونه مصطنعا، ويهدف بشكل مقصود إلى تكريس علاقات متكافئة ومنه الاستمرار في الوضع والحفاظ على فهم أو تصور ذكري للعالم بحيث رفض هذا التيار الاعتراف بالتفرقة بين رجل وامرأة في مختلف جوانب الحياة، كما رفضوا فكرة أن الذكر أي الرجل هو الذي يستطيع صناعة الحياة السياسية فقط وأن المرأة عاجزة عن ذلك من خلال ملاحظتهم للتصنيفات التي تصفي الطابع الذكوري على أي دراسة أو تحليل في العلاقات الدولية.

3-النسوية الليبرالية : يقوم هذه الاتجاه في النظرية النسوية الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس، والمذهب النسائي الليبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادى بالإيمان بالعقلانية والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية. وبناء على هذا، فما دام الرجال والنساء متماثلان من حيث طبيعة الوجود، إذن فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء أيضاً [5]

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

4-النسوية الثقافية أو الأساسية: فيما يتعلق النسوية الثقافية او الأساسية فأن هذه النظرية ليس لها شعبية بين الاكاديميين لأنها تمثل افتراضا جزئيا ، على النقيض مما قد يعني اسمها، أن المرأة هي أعلى من الرجال وأن الطريقة التي يتم بها معاملة الاناث اجتماعيا يجب أن تمتد لتشمل الذكور، ستكون النساء بشكل طبيعي واجتماعي أقل عدوانية من الرجال. ونتيجة لذلك، ستكون المرأة أكثر قدرة على تحقيق السلام في العالم والقضاء على الثقافة الذكورية العنيفة والتنشئة الاجتماعية السائدة.

5-النسوية الاشتراكية : لم ترفض النسوية الاشتراكية قضايا الاتجاه الفردي الليبرالي الخاصة بالحرية والمساواة، ولكنها اعترضت على تطبيق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعياً عن حياتهم ككائنات اجتماعية ويدركون فقط بوصفهم أفرادا مستقلين أكثر من إدراكهم في إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية.

6-النسوية ما بعد الكولونيالية : تدعو إلى ضرورة الانتباه إلى أن مشكلة النساء في الدول التي خضعت للاستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها مجتمعات هذه الدول رجالا ونساء.

7-مفهوم الجندر : إن مفهوم الجندر النوع الاجتماعي ظهر في ثمانينات القرن العشرين كمصطلح بارز استخدم في ادبيات الحركة النسوية وذلك لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا في مقابل تلك الخصائص المحدودة بيولوجيا وان مصطلح يشير الى التفرقة بين الذكر والانثى على اساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثرا بالقيم السائدة [6].

و كان للأمم المتحدة فضل الريادة في عقد المؤتمرات الدولية في الفترة ما بين (1975 – 1995) والتي اهتمت بمناقشة قضايا المرأة وطرح الحلول لتنشيط المبادرات النسوية ولإنهاء الأوضاع التي تعيق حركتهن ، وقد بلغ ذلك حدا" اتخذت معه الأمم المتحدة من تلك الفترة عقدا" عالميا" للمرأة ، وارتأت فيه ضرورة الوصول بتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية إلى نسبة لا تقل عن 30% كحد أدنى[7].

ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 لعام 2000 الذي يعطي الحق للنساء للمشاركة في الامن والسلم وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية وبالأخص عملية صنع القرار وأن تكون ضمن القيادات الحزبية بنسبة لا تزيد عن 25 %. [8] واعتبر ذلك انتصار للنظرية النسوية على مستوى المنظمة الأمم الأكبر.

وعلى الرغم من الطفرة المتزايدة في مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمدنية فأنهن ما زلن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والمناصب القيادية والتي تساعد في عملية سن التشريعات في صالح المرأة ومساواتها في المجتمع.

ان الغرض من النظرية النسوية هو ادخال المرأة في العمل السياسي وذلك لرفع الاستغلال والظلم الذي يلحق بها من قبل الزوج والاب فسعت الى الدخول في كافة مجالات العمل وخاصة في العلاقات الدولية باعتبارهن صانعات قرار وليس ان تكون حصرا على الرجال ونجد ان النظرية النسوية قد حققت بعض المطالب وخاصة في القرن الواحد والعشرون من خلال تقليدها مناصب عليا في الدولة ومنها المستشارة الالمانية (انجيلا ميركل

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

) والتي سعت من خلال سياستها المتعبة في ادارة البلاد بشكل سليم واستطاعت النهوض بألمانيا لتجعلها من الدول المتقدمة في المجتمع الدولي وكذلك هيلاري كلينتون ومادلين أولبرايت وكونداليزا رايس(الخارجية الامريكية) ورئيس الارجنتين (كريستينا فيرناندیز) و (تساي اينغ وين) زعيمة المعارضة التايوانية والملكة (اليزابيت الثانية) ملكة بريطانيا و(مارغريت تاتشر) و(ديلما روسيف) رئيسة البرازيل و(بناضير بوتو) رئيسة وزراء باكستان و(انديرا غاندي) [9] ونانسي بيلوسي (رئيسة مجلس النواب الأميركي)، وكاميلا هاريس (نائبة الرئيس الأميركي) وغيرهن .

المطلب الثاني

تطور دور المرأة في المجتمع العراقي.

تمثل المعايير التي يعتمدها علم الاجتماع التعريف الحقيقي بالموقع الذي تحتله المرأة في أي من المجتمعات البشرية كثيرة ومتعددة الأوجه، ومن خلالها يمكن التعرف على واقع ومستوى تطور دور المرأة تلك المجتمعات. فدور المرأة ومكانتها في المجتمع إلى جانب الرجل ومكانتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى تمتعها بحريتها الاقتصادية وحقوقها كاملة غير منقوصة ومساواتها بالرجل من جهة، ومدى تمتع الطفل بالرعاية والحماية والتربية العلمية والإنسانية من جهة أخرى، إضافة إلى سبل التعاون والتفاعل بين المرأة والرجل في البيت والعمل والمجتمع، وكذلك مدى قدرة الدولة على توفير مستلزمات تنمية علاقة واقعية سليمة ومتطورة بين المرأة كانسان عامل وكأم في آن من جهة ثانية.

تشير دراسة المجتمع العراقي وتطوره خلال العقود الأخيرة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً إلى استمرار سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتقاليدها وعاداتها، بما في ذلك العلاقات العشائرية التي تعكس تأثيراتها وممارساتها البارزة على المدينة بشكل كبير وبشكل خاص في المجتمعات أو الجماعات الاجتماعية المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وهي علاقات تحترم المرأة نسبياً في داخل العائلة، ولكنها تحتقرها خارج إطار العائلة والمجتمع علماً بأن المرأة في الريف تُستغل بشكل مريع وأكثر من الرجل في أحايين كثيرة، فهي التي تنجب الأطفال وتقوم على تربيتهم، وهي التي تمارس الطبخ وتنظم وتنظف الدار، وهي التي تساهم في أعمال الحقل وتذهب لتسويق المنتجات الزراعية في السوق المحلية، ولكنها، ورغم كل ذلك، غير مستقلة اقتصادياً عن الرجل، بل خاضعة وتابعة لسطوته وهيمنته الكاملة اجتماعياً واقتصادياً. والمجتمع العراقي لم ينفض عن نفسه هذه العلاقات، ولا شك في أو أوضاع المرأة في المدينة تختلف إلى حد ما عن أوضاعها في الريف، ولكنها تعاني من انتقال علاقات الريف إلى المدينة، وخاصة في المرحلة الراهنة. وعندما تحرم النسبة العظمى من النساء من العمل والحصول على أجر مناسب، فهن لا يتمتعن بأي استقلال اقتصادي ولا بحريتهن، وبالتالي فهن خاضعات وتابعات للذكور.

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

والحياة السياسية في العراق والدستور المدني العراقي الجديد، الذي لا يزال يغيب حقوق المرأة الأساسية ويعزز من الحالة السيئة الراهنة التي تواجهها المرأة العراقية، وهي اليوم ليست حبيسة الدار والمطبخ والعباءة فحسب، بل وحبيسة الإرهاب الذي يمارسه في الغالب الأعم الذكور، وهي حبيسة تخلف الغالبية العظمى من النسوة والجهل الكبير واستخدام الدين والشريعة كسلاح متحيز من قبل الذكور ضد النسوة وحريتهن.

وتختلف نسب المشاركة النسائية من دولة لأخرى حسب الطبيعة الاجتماعية والثقافية والقوانين المقرة في كل بلد. ويُعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وسيلة لدعم النساء للمشاركة في الحياة العامة والسياسية لبلادهن على اختلاف خلفيات تلك النساء الطبقية والسياسية والاجتماعية والثقافية [10].

لقد ضمنت الدساتير العراقية بعد الحكم الملكي وقبل عام 2003 الدور السياسي للمرآه في العراق حيث أن المواطنين العراقيين متساوون بموجب القانون ومنحهم الحرية بغض النظر عن العرق والجنسية أو اللغة أو الدين [11] وحيث أقرت حق المشاركة والمساهمة في القرار السياسي من خلال تقليد المرأة مناصب عليا في السلطة نذكر منها منصب وزارة البلديات للسيدة نزيهة الدليمي.

اما فيما يخص العملية السياسية بعد 2003 اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد[12].

وقد حدد الدستور العراقي لسنة 2005 حسب المادة 49 الفقرة الرابعة والتي تنص "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب". والتي تسمى بنظام الكوتا بما لا يقل عن 25% والتي تعتبر عاملاً سياسياً مهماً في تحقيق مشاركة للنساء داخل العملية السياسية.

إن مفردة الكوتا (quota) تعني حصة أو نصيب ... والنصيب هنا ليس مرتبطاً بقسمة الزواج و نصيبه .. بل هو مصطلح سياسي أستعمل لزجّ المرأة (عنوة) في الحياة السياسية.. لمعالجة إشكالية ضعف مشاركة النساء في العملية السياسية ومواقع صنع القرار و تواجد المرأة في المجال العام .. وهو إقرار بحقوقها في العالم أجمع[13].

لذلك يعد العراق من الدول التي خصصت مقاعد للمرأة في البرلمان بنص الدستور، وقد طبق هذا النوع من الكوتا والذي يعرف بالكوتا الدستورية في 14 دولة اخرى في مقدمتها فرنسا والأرجنتين كما حققت رواندا أعلى نسبة تمثيل للبرلمان في العالم 48.5% باعتماد نظام الكوتا الدستورية. وفي الدورة البرلمانية الأولى في عام 2005 تمكنت النساء من ضمان 70 مقعداً من مجموع 275 مقعد في البرلمان.

ونتيجة لتطبيق نظام الكوتا في العراق حصلت المرأة العراقية في الدورة النيابية الاولى 2006–2010 على 78 مقعد من أصل 275 مقعد معتمدا على الكوتا و21 مقعد بدون كوتا. اما الدورة الثانية 2010–2014 حصلت على 81 مقعد من أصل 325 عن طريق الكوتا و15 مقعد بدون كوتا. وفي الدورة الثالثة 2014–2018 استطاعت الفوز ب83 من أصل 329 بواسطة الكوتا و20 مقعد بدون كوتا. وأخيرا حصلت في عام

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

2018 على 84 مقعد من أصل 329 بكوتا و22 مقعد بدون كوتا ، وكلك تشغل نسبة 11% من السلطة التنفيذية بواقع امرأتين من أصل 22 وزيراً[14].

وفي الدورة البرلمانية الثانية في 2010 بلغ عدد مقاعد النساء 83 مقعداً. وفي انتخابات 2014 وصلت 83 امرأة إلى البرلمان، 22 منهن وصلن بالأصوات التي حصلن عليها دون الاعتماد على نظام الكوتا.

وعلى مستوى المشاركة النسائية في الحكومات المتشكلة في العراق بعد 2003م، شهدت مشاركة النساء في الحكومات المتعاقبة انحساراً واضحاً. فبعد عام 2003، تولت نسرين برواري مهام وزارة الأشغال العامة في حكومة مجلس الحكم ومثلت أول وزيرة في العهد الجديد. أما في الحكومة الانتقالية التي ترأسها أياد علاوي 2004–2005 فقد تضمنت أكبر مشاركة نسوية إذ بلغت ستة وزيرات وهو الرقم الذي لم تصل إليه كابينة أخرى. وفي الحكومة الانتقالية التي ترأسها ابراهيم الجعفري 2005–2006 استلمت 5 نساء مناصب وزارية. وتضمنت أول حكومة عراقية منتخبة نالت الثقة من البرلمان برئاسة نوري المالكي 2006–2010 ثلاث نساء، أما الكابينة التالية لنوري المالكي 2010–2014 ضمت وزيرتين. والحكومة التي تشكلت بعد ظهور داعش برئاسة حيدر العبادي 2014–2018 شهدت مشاركة امرأتين إحداهما تسلمت منصب وزيرة دولة وتم إلغاؤه فيما بعد، الى أن أعطيت حقيبة وزارية لمرشحة أخرى في عام 2016. والكابينة الوزارية التي أعلنها عادل عبد المهدي في عام 2018 والذي أجبر على الاستقالة تحت ضغط المتظاهرين في 2019 لم تضم أية وزيرة في البداية ، ولكن في الأيام الأخيرة من عمر الحكومة نالت امرأة ثقة البرلمان لتولي وزارة التربية. أما الكابينة الحكومية برئاسة مصطفى الكاظمي 2019–2021 فضمت وزيرة واحدة. [15]

ان النظام الانتخابي في العراق على الرغم من تضمينه نسبة حضور للمرأة حسب نظام الكوتا إلا انها نسبة لم تنسجم مع دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي في البلد [16]، كما أن درجة الوعي في المجتمعات العربية لم تسمح حتى الآن بتمثيل المرأة في البرلمان من خلال معارك انتخابية تخوضها على قاعدة برنامج واضح [17].

كانت المجتمعات أمومية اي تابعة النسب للأم، لكن مع تطور المجتمعات اصبح هناك تحول في المجتمع من الماتريكي الى المجتمع الباتريكي اي التحول من الامومة الى الذكورية، ومع وجود هذه التحول لكن هناك حضور للمرأة وخاصة في صنع القرار السياسي ومشاركتها السياسية، فوجود المرأة وانخراطها في العمل السياسي والحزبي هي الطريقة التي تثبت وجودها في العملية السياسية من خلال كوتا النساء، ومن المفترض تسليط الضوء على القصص الناجحة لانخراط المرأة في الاحزاب السياسية وليست القصص البائسة[18].

ومن الموضوعات المهمة في الوقت الحالي عمل برنامج الامم المتحدة على تحقيق (اندماج النوع الاجتماعي) والمساواة بين الجنسين وفق رؤية (2030) الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وهذا الموضوع يحقق مناصفة في صنع القرار السياسي لان المجتمع ذكوري بامتياز وإن تمكين المرأة في العمل السياسي هو محفل سياسي، والتحدي هنا هو ايمان المرأة بنفسها في عملية التغيير بالقضية السياسية، لان المرأة العراقية في

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

السابق كانت مغيبة، وفكرة متجذرة في العقول بأن اعتراف المجتمع بالمرأة لا تتكاتف مع الرجل من ناحية اتخاذ القرار السياسي وهي ليست نصف المجتمع وانما هي مسؤولة عن النصف الاخر، وايضا قضية أخرى تواجه المرأة المرشحة هي عملية التسقيط السياسي للمرأة عند مشاركتها في صنع القرار السياسي، ومن خلال ما تم ذكره إن صعود أصوات الرجال هي في الواقع بسبب صوت النساء، لذلك فمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي دليل على التحرر العقلي والفكري لتحيق المساواة وتقليل الفجوة بين الجنسين، عن طريق تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفكرياً.

وتعاني المرأة العراقية ولسنين طويلة من التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي، ويرجع هذا التهميش الى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية، التي استخدمت الأساليب القهرية ضد المرأة. وقد أدى ذلك إلى أن المرأة اصبحت مقتنعة بأنها لا يمكن أن تجاري الرجل أو تتفوق عليه في أي ميدان، لذلك فإن مشكلة تمكين المرأة مشكلة لا تحققها فقط القوانين والتشريعات فحسب، لاسيما وأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ضمن للمرأة الكثير من الحقوق دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي[19].

فقد كفل الدستور حق المرأة في التملك وحقها في التعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاقتصادية وحقها في الحياة والأمن والحرية، وضمن لها المشاركة السياسية وتبوئها للمناصب القيادية، وبصفة عامة نجد أن أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة كانت العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية، فالمرأة الناخبة تعاني من اضطهادات من قبل العائلة عند قيامها للترشيح للشخص المناسب وذلك بسبب تقييد رأيها بحسب ارتباط عائلتها بالحزب الفلاني او الشخص الفلاني وهي بذلك مجبرة على الاختيار المرشح من قبل العائلة، وبذلك سيطرة الرجل وتأثيره على مجمل قراراتها أدى ذلك الى تحديد امكانياتها السياسية وبذلك تفقد المرأة الناخبة المبادرة الديموقراطية الحقيقية للتصويت.

فالعنصر النسوي هو الاكثر عزوفا بالانتخابات، كون ان الاعمال السياسية هي من أعمال الرجال ضمن المضمون العام للمجتمع العراقي وبهذا الشأن يكون استغلال المرأة للانتخابات وارد بشكل كبير، وايضا مشاركة المرأة تختلف ما بين المحافظات ففي بغداد نجد حضورها سوى ان كانت مشاركة في صنع القرار او ناخبة، وباقي المحافظات والدينية خاصاً نجد مشاركتها خجولة وتتبع التوجيهات الحزبية التي تنتمي اليها.

أما المدن الريفية تكاد ان تكون معدومة فهي مشاركة مكملة لرأي زوجها او والدها ان سمح لها بالمشاركة اصلاً. فالطابع الشرقي لدى الرجل يحجم دورها وكلما ازدادت الثقافة والتعليم والتمدن للمرأة، كلما تنامى دورها في الانتخابات. فتقلب المعادلة لصالحها تماما اذا أحسنت الاختيار وأدت دورها بصورة دقيقة ومدروسة، فسنرى تغييّر واضح للخارطة السياسة في تلك البلاد وما تصبو اليه المرأة وتتطلع له في جميع نواحي الحياة سواء المتعلقة بها خصوصا او بالمجتمع عموما.

لذلك هناك جملة من النقاط التي يمكن ادراجها تعُد ضرورة تحتاج لها المرأة لتساعدها على أخذ موقعها الاجتماعي المناسب سوى أكانت مرشحة او ناخبة وهي تتمثل بالآتي: [20]

1. اعادة تأهيل المجتمع بشكل كامل وانعكاس صورة المرأة الايجابية على المجتمع وبالإمكان الاعتماد على هذه الشريحة في المجالات الحياتية المتعددة.
2. اعادة تأهيل المرأة المقصود هنا تقبل المرأة لنفسها بتبوء المراكز القيادية وقدرتها على التغيير.
3. تثقيف الذات فكلما كانت المرأة متعلمة ومثقفة بإمكانها بناء جيل يعكس واقعها الحضاري المثقف.
4. الايمان بمشروع المواطنة.
9. التحدي (وتعني ان المرأة ممكن ان تكون مؤمنة بالقضية السياسية، وتكون سياسية حقيقية).
11. الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي ثم السياسي.
12. ترشيد ثقافة المشاركة السياسية ودورها الفاعل لكلا الدورين.

المركز الاجتماعي للمرأة عبر التأريخ ومن ثم لموقف الدستور العراقي من حقوقها واخيرا ما يجب ان تبذله المرأة العراقية عموما والعاملة خصوصا من جهود لتحقيق ما تصبو اليه من مكانة تتناسب ودورها وما تستحقه في الحياة في مجتمعنا المعاصر.

ويحدد مركز المرأة الاجتماعي عبر العصور العامل الحاسم في التاريخ، وهو انتاج الحياة المباشرة واعادة انتاجها، ولا شك ان هذا الانتاج له خاصية مزدوجة، فهو من جهة انتاج وسائل المعيشة، الغذاء والكساء والسكن، ومن جهة اخرى انتاج الكائنات البشرية ذاتها، ونعني تكثير النوع. ففي مرحلة من مراحل التاريخ، ولما كانت النساء، بوصفهن امهات يعرفن وحدهن من بين ابوي الجيل معرفة اكيدة، فقد كن يعاملن بقسط من الاحترام والتقدير الكبيرين، الى درجة ان النساء اصبحن يحكمن حكما كاملا (حكومة المرأة) وبتطوير المجتمع ومروره بمراحله المختلفة اصبح جزء من نظام الاسرة والمرأة خاضعا خضوعا تاماً لنظام الملكية، فتراجع مركز المرأة الاجتماعي في مراحل العبودية والرق والجاهلية والنظام الاقطاعي واخيرا النظام الرأسمالي.

يحتوي قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل على كثير من المواد القانونية، التي تنتقص من المرأة كإنسان مساوٍ للرجل كالفقرة (1) من المادة (41) المتعلقة بتأديب الزوجة والمادة 377 المتعلقة بجريمة الزنا ومواد الاجهاض (من 417 الى 420) واخيرا صدور قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (111) لسنة 1990 حيث اباح للرجل قتل امه او ابنته او اخته او عمته او بنت اخيه او بنت عمه غسلا للعار. [21]

إن القانون المدني العراقي المعدل رقم (40) لسنة 1951 في المادة (102) منه حرم الزوجة من ان تكون وصية على اطفالها في حالة وفاة زوجها. [22]

وازداد وضع المرأة سوءاً بعد العدوان على دولة الكويت واشعال الحرب الثانية في الخليج عام 1991 واصبح انتهاك حقوق المرأة وتدهور وضعها واضحين للعيان. وان النصوص الواردة في دستور عام 1970 ومنها المادتان (11، 19) كانت حبراً على ورق التي نصت على:

أ- ان المواطنين سواسية امام القانون بدون تفريق بسبب الجنس

ب- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون.

والمرأة العاملة كشريكها في العمل الرجل تأثرت حقوقها بصدور قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 وقانون التنظيم النقابي رقم 52 لسنة 1987 وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (150) لسنة 1987 بتحويل جميع العمال في دوائر الدولة العراقية الى موظفين. [23]

أشار الدستور العراقي لسنة 2005 إلى الحق في المشاركة الانتخابية على أساس من المساواة بين المرأة والرجل وقام المشرع العادي بتنظيمه في قانون الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 ، بما يتفق مع مبدأ المساواة وروح الديمقراطية[24].

المبحث الثاني
مشاركة المرأة العراقية في انتخابات عام 2018 وعام 2021.

تصطدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العراق بعقبات كثيرة، وذلك بالرغم من تصميمها على الانخراط في المجال العام، حيث احتل العراق في عام 2020 المرتبة 70 عالميًا من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان. هذا ما أبرزه الذي يحدد العقبات التي تواجهها النساء اللاتي يترشحن للمناصب العامة المنتخَبة والعوامل التي تؤثر على اختيارات الناخبين للمرشحات. كما يطرح التقرير مجموعة من التوصيات للتغلب على هذه العقبات. [25]

ولا زال المجتمع العراقي يعاني الأمرين من هشاشة الوضع الامني نتيجة ضعف الاستقرار السياسي، والذي اثّر بدوره على الاستقرار الاجتماعي، وقد اثر ذلك على أداء المرأة لمهام الدور السياسي المنوط بها، إذ أن الجانب الأمني " الذي يحدّ من حركة من يريد العمل والتواصل والمتابعة وخصوصاً من لديه ظهور إعلامي ".[26]

إن المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته فالمشاركة هي ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة سياسية وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فان مسالة المشاركة السياسية للمرأة تصير من قضاياه الأساسية. [27]

وينص الدستور العراقي المقر عام 2005 على أن تتولى النساء ما لا يقل عن 25% (83 مقعدا) من مجموع مقاعد البرلمان العراقي (329 مقعدا)، وهو ما حدث فعليا في 4 دورات برلمانية سابقة [28] .

لذلك سنتناول دور المرأة العراقية انتخابات عام 2018 (المطلب الأول) ودور المرأة العراقية انتخابات عام 2021 (المطلب الثاني).

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

المطلب الأول

دور المرأة العراقية انتخابات عام 2018

جرت انتخابات مجلس النواب العراقي في 12 مايو/أيار 2018 بمشاركة 87 حزبًا وائتلافًا (23 ائتلافًا، و45 حزبًا، و19 قائمة فردية)، تنافس فيها 6990 مرشحًا (4979 ذكرًا، 2011 أنثى) للتنافس على 329 مقعدًا (320 مقعدًا عامًّا، 9 للأقليات) [29].

وتميزت هذه الانتخابات بضعف الإقبال وقلة نسبة المشاركين التي بلغت حسب الإحصاءات الرسمية أقل من 45%، وهي النسبة الأقل على الإطلاق منذ إجراء أول انتخابات عامة في عام 2005، رغم أن قوى وشخصيات سياسية عراقية أكدت أن نسبة المشاركة الحقيقية لم تتعدَّ 20%. [30]

سجلت الانتخابات البرلمانية عام 2018، في العراق مشاركة أوسع للمرأة، بقرابة ألفي مرشحة، مما يمثل تقريبا ضعف عدد المرشحات الحاليات، خلال هذه الدورة الانتخابية [31]. هذا وقد بلغ عدد المرشحات للانتخابات العراقية العامة المبكرة لعام 2021، 951 مرشحة من بين أكثر من 3200 مرشحا.

وعزت إحدى المرشحات أسباب انخفاض العدد إلى النصف مقارنة بعام 2018 إلى تعرض النساء للضغوط مما يجعلهن أقل حظاً في السياسة من الرجال، وشخصت أسباب الضغط على أنها تمارس من قبل الموالين والداعمين أو المؤيدين لمرشحين آخرين في المنطقة الانتخابية نفسها، كما ويقف العائق المادي أحياناً عاملاً محبطاً آخر أمام طموح بعض المرشحات[32].

في أعقاب تظاهرات أكتوبر (تشرين الأول) عام 2019 في العراق، أطلقت الكثير من الدعوات المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل، وتلخصت أبرز تلك المطالب في سن قانون عادل للانتخابات لا يسمح للكتل المشاركة في السلطة باحتكار المقاعد النيابية، وإعطاء الحق للمستقلين والأحزاب الصغيرة والأحزاب الحديثة النشأة في الترشح إلى مجلس النواب.

على أثر ذلك، أقر قانون جديد للانتخابات في 24 ديسمبر (كانون الأول) 2019 لتنظيم الانتخابات البرلمانية في البلاد. ويُعد هذا القانون، الذي صادق عليه رئيس الجمهورية برهم صالح، في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) 2020 مُغايراً تماماً للقوانين الانتخابية التي أقرها العراق منذ 2003، فبدلاً من اعتماد البلاد دائرة انتخابية واحدة، مثلما حصل في الانتخابات السابقة في 2005 أو اعتماد كل محافظة من محافظات العراق ال18 دائرة انتخابية، كما حصل في الانتخابات الثلاثة اللاحقة، فإن القانون الجديد يقسم العراق إلى 83 دائرة انتخابية على عدد مقاعد "كوتا" النساء في مجلس النواب، ويمثلها 322 نائباً بواقع (ثلاثة إلى خمسة) نواب عن كل دائرة[33].

وفي عام 2020 تم الغاء قانون الانتخابات واستبداله بقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، والذي نص على " يشترط عند تقديم القائمة المفتوحة ان يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال."

وأشار أيضا في (المادة –١٦) "أولاً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥%) من عدد أعضاء مجلس النواب.

ثانياً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥%) من عدد أعضاء مجلس النواب في كل محافظة. [34]

استناداً للمادة المذكورة أعلاه أكد القانون على نسبة 25% للنساء وجاء بطريقة حسابية جديدة لم يؤخذ بها في القانون السابق من أجل ضمان تمثيل النسبة، وهي في حالة عدم تحقق النسبة المطلوبة يتم إضافة مقعد نيابي افتراضي يضاف الى باقي المقاعد المخصصة للنساء ومن ثم يتم قسمة العدد الكلي للأصوات على العدد الجديد للمقاعد ويتم إضافة مقعد واحد للدائرة الانتخابية التي تحصل على أقل نسبة مئوية وهكذا لغاية اكمال العدد المخصص للنساء لكل دائرة[35].

مع أن النسبة المثبتة في القانون المذكور لا ترقى إلى النسبة التي حددها برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والقاضي بتحقيق نسبة لتمثيل النساء في أجهزة الدولة العليا لا تقل 30% إلا أن قانون الانتخابات أوجد طفرة نوعية في مجال تمثيل المرأة في المجالس النيابية للدولة قياسا" بنسبة تمثيلها في برلمانات الدول النامية وحتى المتطورة منها [36].

"ينص القانون الجديد للانتخابات على حصول النساء على ربع مقاعد البرلمان في أقل تقدير والزيادة ممكنة بلا حدود"

وعن فضائل هذا القانون علقت المرشحة الحقوقية، تحرير أحمد العبيدي، عن حزب الحل الكردستاني بالقول "إن قانون الانتخابات الجديد يخدم النساء المرشحات، إذ تقسم دوائر المحافظة على عدد مقاعد النساء، ففي محافظة كركوك مثلاً، كانت المرأة دائماً مغبونة الحق، ولم تتمكن من المنافسة لأن المجتمع في هذه المنطقة ذكوري منحاز إلى الرجل ويحرم المرأة من التصويت، لذا نجد هذا التقسيم منصفاً وضامناً لحقوق المرشحات إذ حصر منطقة الدائرة الثالثة في (الحويجة والرياض) بثلاثة مقاعد رجلين وامرأة".

وتضيف العبيدي "لأول مرة سيكون للمرأة العربية حق التمثيل السياسي الحقيقي، نعم المنافسة موجودة لكن الأهم هو محاولة تقديم شخصيات نسوية سياسية لها تاريخ سابق، بعيداً عن استغلال الرجل كوتا النساء لصالحه الشخصي، أو لتلبية تطلعاته التي لم يتمكن من تحقيقها بوجود منافسين أقوياء في دائرته الانتخابية""[37].

وأشارت نائبة الممثل الخاص في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أليس وولبول إلى "أن المشاركة الهادفة للمرأة لا تعني فقط زيادة عدد النساء في الحياة العامة رغم أنها بداية جيدة، بل إنها تعني أيضًا السعي لسن تشريعات لصالح المرأة، وتعني الممارسة السياسية التي تعالج قضايا تهم المرأة كالعنف الأسري، وتعني إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار. كما أن هناك صورة مقلقة للتحديات التي تواجهها المرأة عند دخولها المجال السياسي"[38].

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

واعتمد التقرير في الوصول إلى نتائجه، بجانب جمع البيانات الكمية، على عدد كبير من المقابلات وحلقات النقاش مع نساء مهنيات، وأعضاء في البرلمان، وأعضاء في مجالس المحافظات، ونواب سابقين، وناشطات في المجتمع المدني، ومدافعين عن حقوق الإنسان في العراق. وركز التقرير على العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية، منها الاجتماعية والثقافية التي تتمثل بالصور النمطية التقليدية السائدة أو تقسيم الأدوار بين الجنسين وفق رؤية تقليدية لدور المرأة؛ ومنها السياسية حيث تتحدد نسبة مشاركة المرأة من خلال تطبيق "الكوتا"؛ ومنها أيضاً الاقتصادية والمالية حيث تواجه المرشحات صعوبات في تمويل حملاتهن السياسية.

تعليقًا على هذا، قالت رئيسة المعهد العراقي [39] رند الرحيم: "لقد حان الوقت لأن يدرك صناع القرار في العراق بأن المشاركة السياسية الفعالة للمرأة ليس ترفاً ولا هبة. إن مشاركة المرأة جزء لا يتجزأ من إرساخ الديمقراطية الحقة والعدالة والمساواة للجميع."

ومن العقبات التي تواجهها المرأة أيضاً الهيكلية والبيروقراطية حيث يسوّق الإعلام دور المرأة بشكل سيء إذ يصوّر نقص كفاءاتها. وغالبًا ما تُستبعَد المرشحات من المشاركة في مجالات حساسة مثل أمن الدولة ومفاوضات حلّ النزاعات. إلى ذلك، هناك عقبات تتعلق بالإحباط أو الترهيب حيث تواجه المرأة ضغوطاً من جانب الأسرة أو المجتمع لمنعها من الترشّح للمناصب المنتخبة عدا عن تهديدات المعارضين والخصوم[40].

وعلى الرغم من الكمّ الهائل للعراقيل، أظهرت التجربة العملية أن النساء أثبتن قدرتهنّ في إدارة شؤون الدولة بشكل سليم حيث يتمتعن بالمصداقية والشفافية والكفاءة بفضل شعورهنّ بالمسؤولية وحرصهنّ على النزاهة والدقة.

أمام هذا الواقع، قالت رئيسة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والمساواة بالإسكوا مهريناز العوضي: "ندعو إلى تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ونشرها وإدماج قضية مشاركة النساء ضمن أولويات الأطر السياسية المتنوعة لترسيخ قيم المساواة والعدالة والديمقراطية والحرص على إيجاد آلية وطنية معنية بالنهوض بالمرأة".

وبعد إطلاق التقرير تم إطلاق عدد من الدورات التدريبية للنساء المهتمّات بالمشاركة في الحياة العامة في العراق، إضافة إلى تدريب لإعلاميين في العراق بشأن دورهم في تغطية النشاطات السياسيّة للمرأة. [41]

ومن وجهة نظر واقعية، هذا القانون منح المرأة العراقية حظوظاً كبيرة جداً بالحصول على مكاسب مهمة في الانتخابات المقررة في 10 أكتوبر المقبل". ويعزو خوف بعض المرشحات والناشطات إلى أن "كوتا النساء" قد لا تحقق طموح المرأة مقارنة بالرجل، كونها نصف المجتمع، وربما أكثر من النصف بقليل، ويوضح "قد لا يحقق هذا القانون الطموح الذي يظل مثالياً في جوهره، لكن الانتخابات ممارسة ديمقراطية ومن حق النساء الفوز بأكثر من نصف مقاعد البرلمان إذا حصلن على أصوات الناخبين. وهذا لم يتحقق بعد في كل بلدان العالم بما فيها البلدان الأكثر تقدماً"[42].

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

إن كوتا النساء يجب حمايتها وتعزيزها، باعتبارها مكسباً كبيراً للمرأة العراقية وللمجتمع بمجمله، ولا يعني هذا أن البرلمانيات العراقيات كن أفضل أداء من النواب الذكور. ففي كل طرف هناك نائب لامع ونائب باهت. وعموماً لا يوجد قانون انتخابي في العالم يقسم عدد مقاعد المجالس المنتخبة إلى نصفين متساويين. والمهم أن تنال المرأة العراقية حقوقها السياسية كاملة كمواطنة بالتساوي مع الرجل في كل المجالات والحقوق".

وعن الدوائر المتعددة بدل الدائرة الواحدة آلية الحصول على مقعد النساء ضمن الدائرة الواحدة "عدد الدوائر الانتخابية التي أقرها القانون هي 83 دائرة، ويشترط أن يذهب مقعد واحد في كل دائرة منها للمرشحة التي تحصل على أعلى الأصوات بين المرشحات في الدائرة نفسها. إذ ينص القانون الانتخابي الجديد، على حصول النساء على ربع مقاعد البرلمان في أقل تقدير (80 مقعداً)، والزيادة ممكنة بلا حدود. وتعد هذه النسبة أكثر من مضمونة في القانون، ويجوز أن تفوز النساء بأكثر من مقعد في الدائرة الواحدة وحتى بكل مقاعد هذه الدائرة أو تلك إذا استطاعت ذلك. وهي حالة نادرة في الأغلب لكنها ممكنة قانوناً"[43].

بينما كانت هناك تساؤلات واستفهامات لعدد من المرشحات، من بينهن المرشحة ندى الجبوري، النائبة عن كتلة الحوار، التي تبدي اعتراضها على "استحالة إمكانية تحقيق نسبة الكوتا باعتماد الصيغة الانتخابية الجديدة"، وتتطرق إلى المواد القانونية وتوضح "هناك نص في قانون الانتخابات الجديد يخالف الدستور في المادة 4 من الفقرة 49، التي تمنح المرأة نسبة لا تقل عن 25 في المئة، بينما القانون الحالي حددها ب83 امرأة بحسب عدد الدوائر الانتخابية، وهذا العدد لا يشكل تلك النسبة، والتساؤل الآن، ما موقف المفوضية؟ هناك ما هو مخالف للدستور وبالتالي هناك عدم وضوح عن كيفية تسمية النساء والرجال بعد التصويت، فهل ستحافظ الكوتا على نسبتها أم لا؟ لغاية الآن لم نتلق جواباً من المفوضية أو اللجنة التي تشكلت في مارس (آذار) الماضي لدعم المرشحات". وعن التوقعات لفوز النساء في البرلمان المقبل أفادت الجبوري "فوز المرشحة يعتمد على عدة عوامل، مثل أدائها وبرنامجها الانتخابي، وقوة حضورها الإعلامي، ووجودها، ومصداقيتها مع جمهورها، وأعتقد أن ضمان نجاح المرشحة يعتمد على انضمامها إلى حزب، إذ يصعب على المرشحة الفردية أن تعمل في مجلس النواب ببرنامج سياسي منفرد، الجميع يعلم أن العمل داخل مجلس النواب جماعي ويعتمد على نتائج الانتخابات لكل مجموعة أو حزب، حتى إن تشكيل الحكومة في الدورات السابقة اعتمد على التحالفات، وإن لم تكن هناك تحالفات، لن تكون هناك حكومة". وتستكمل الجبوري مداخلتها "أنا مع العمل السياسي الذي يكون ضمن أحزاب تمتثل للنظم والقوانين الدولية وعلى ما نص عليه الدستور، والحديث عن الديمقراطية، وتحقيقها قد يكون مبكراً، فهي بحاجة إلى وقت حتى تترسخ، وحينها فقط يمكن أن يستتب الأمن وتقل نسبة الفساد". وصرحت النائبة السابقة والمرشحة المستقلة الحالية صباح التميمي قائلة "أعتقد أن الأكثر حظاً من المرشحات هن الأكثر تواصلاً مع الناس ولديهن بصمة وتأثير حقيقي في منطقة انتخابهن، لأن المواطن بحاجة إلى من يتواصل معه ويشعر به، ولا يقتصر الأمر على فتح مكتب يستثمر للدعاية الانتخابية وغلقه بعد الفوز بالانتخابات، ما يهم المواطن هو إمكانية الوصول إلى المرشح سواء كان امرأة أم رجلاً".

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

وعن هذا القانون صرحت التميمي "في الدائرة الانتخابية التي رشحت فيها والتي تعد من أقوى الدوائر توجد فيها 30 امرأة، قد تفوز فيها مرشحتان إن حصلت إحداهن على مقعد رجل، وفي هذه الحالة لا حاجة إلى الكوتا". وعن المقارنة مع تجارب الانتخابات السابقة، تتحدث التميمي "سبق لي الترشح لأكثر من مرة، وكان من ضمن منهاجي الانتخابي زيارة المناطق في بغداد وأطرافها، لكن للأسف معظم سكان المناطق يملك أجندات مسبقة ويرفض بإصرار انتخاب مرشحة أو من مذهب آخر".

وعن المقارنة مع القانون الحالي تقول التميمي "أصبح من اليسير الذهاب إلى كل أرجاء الدائرة، حيث هناك تجانس واضح ضمن المنطقة الواحدة من خلال الشريحة والثقافة، لكن لاحظنا وجود ارتباك باختيار مناطق الدائرة الواحدة، إذ تبدو اختيارياً وليست دائرة حقيقية". وعن رأيها في أفضلية القانون الحالي ترى التميمي "أن تكون الانتخابات ضمن دوائر أفضل بالتأكيد، فهذا يضمن حقوق المرشح ويلغي سلطة الأحزاب".

وعن تعزيز دور المرأة كمرشحة في الانتخابات النيابية لعام 2021 شرعت مفوضية الانتخابات بتأسيس مشروع "لجنة تمكين المرأة"، إذ أُدخلت ال951 مرشحة دورات تدريبية تخص التثقيف في قانون الانتخابات والحماية الأمنية. كما نعلم في مجتمعنا أن المرأة لا ترشح المرأة، وليس لدى الرجل إيمان كامل بقابلية المرأة، هذا القانون وضع لحماية المرأة ولتحقيق تمثيل عادل للنساء، وقد عملت لجنة تمكين المرأة منذ تأسيسها بالأمر الديواني المرقم 32 لسنة 2021 على تمكين المرأة سياسياً في البرلمان لمساعدتها وتدريبها في الحملات الانتخابية، وتمكينها من حماية نفسها من الشائعات أو في حالات التعرض إلى تهديد"[44].

يذكر أن الدستور العراقي ينص على تخصيص نسبة 25 في المئة من المقاعد النيابية البالغ عددها 329 للنساء. ويُعد القانون الجديد تغيراً نحو الأفضل بالمقارنة مع القوانين السابقة التي اعتمدها العراق. وكثافة مشاركة المرأة في التصويت يمكن أن تغير مجرى الانتخابات نحو الأفضل، ومن هنا تبرز ضرورة مواجهة خطاب التمييز ضد المرأة ومحاسبة من يحرمها من ممارسة حقها الانتخابي وتشجيع وتعبئة الناخبات العراقيات على المشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة وممارسة حقهن في التصويت الحر بأنفسهن من دون ضغوط أو إكراه من أحد كعامل أساسي لإعطاء الشرعية للانتخابات.

المطلب الثاني

دور المرأة العراقية في انتخابات عام 2021

بلغ عدد المرشحات للانتخابات عام 2021 (951 مرشحة)، من مجموع 3552 مرشحاً يخوض الانتخابات النيابية. فيما شهدت انتخابات عام 2018 مشاركة 1983 مرشحة حصلت فيها النساء على 84 مقعداً من مجموع 329 مقعداً، في مجلس النواب العراقي[45]. وجرت الانتخابات العراقية في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول 2021، وبلغت نسبة مشاركة العراقيين في الانتخابات 41%.كما أعلنت مفوضية الانتخابات العراقية النتائج النهائية في 30 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2021، لترتفع معها نسبة المشاركة الشعبية إلى 44%، وتصدر الصدر المشهد الانتخابي ب73 مقعدا، ثم تحالف "تقدم" ب37 مقعدا، يليه ائتلاف "دولة القانون"

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

ب33 مقعدا، ثم الحزب الديمقراطي الكردستاني ب31 مقعدا، والتحالف الكردستاني ب18 مقعدا، ثم تحالف "الفتح" ب17 مقعدا، يليه تحالف "عزم" ب14 مقعدا، مع مقاعد متفرقة على بقية الكتل السياسية.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها منذ أول انتخابات تشريعية أجريت في العراق عام 2005، حققت المرأة العراقية تقدما كبيرا في الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2021.

هنأت دائرة تمكين المرأة العراقية، التابعة لمجلس الوزراء، المرشحات الفائزات معتبرة نجاحهن في الوصول إلى البرلمان: "خطوة ضرورية للمشاركة السياسية، وأن الفائزات سيمثلن صوت المرأة العراقية في التعبير عن طموحاتها وتطلعاتها". وصرحت مدير عام الدائرة يسرى كريم محسن، أنه وبحسب التحليل الأولي لنتائج الانتخابات، فإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز ب97 مقعدا بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت هذه النتائج فوز 57 امرأة بقوتها التصويتية من دون الحاجة إلى الكوتا. فيما تبدي الناشطة النسوية البارزة، بشرى العبيدي، امتعاضها مما حصل، بالقول: "لدينا اعتراضات جوهرية، كون هناك خديعة من قبل المفوضية، والتفاف على حقنا كنساء، فالقانون واضح وينص على أن المرشحين الأعلى أصواتا في الدائرة الانتخابية، هم فائزون بطبيعة الحال رجالا كانوا أم نساء، ومن بعدها تحتسب مقاعد الكوتا النسائية، لكنهم احتسبوا المقاعد الأعلى صوتا للنساء، ضمن مقاعد الكوتا الخاصة بهن". فالدستور يقول إن كوتا النساء تكون بما لا يقل عن 25 بالمئة، كما توضح العبيدي، مضيفة: "وبالتالي فمن يحصلن على أعلى الأصوات من النساء، يجب أن لا يحتسبن من حصة الكوتا، وأن لا تحسم مقاعدهن منها، كما هي الحال مع 57 مرشحة، فزن بقوة أصواتهن، والمتبقي من المرشحات الأعلى أصواتا من بعدهن يتم احتسابهن ضمن حصة الكوتا". وتمضي الأكاديمية العراقية شارحة: "بمعنى أن يتم اعتماد 83 فائزة بالكوتا بمعزل عن 57 مرشحة حققن نسب تصويت عالية، تأهلن للفوز دون كوتا، وهذا ما كان سيرفع عدد مقاعد النساء البرلمانية إلى 140 مقعدا بالتمام والكمال، أي ما يعادل نحو 45 بالمئة من العدد الكلي للمقاعد، لكن مع الأسف بهذا الشكل والاحتساب المجحف سيقتصر عددهن على 97 فائزة فقط". أما سارة الحسني، عضو منظمة حقوق المرأة العراقية، فتقول في لقاء مع موقع "سكاي نيوز عربية": "ما حدث هو سابقة مبشرة ومهمة من حيث المبدأ، حيث تخطى عدد المرشحات الفائزات نسبة نظام الكوتا النسوية في العراق، وهي 25 بالمئة على الأقل من مقاعد البرلمان، لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته وضمانه". لكنها تضيف: "بيد أن الأحزاب السياسية المسيطرة غير جادة بتمكين النساء، ووجودهن وتمثيلهن بالنسبة لها هو بالأرقام فقط، ولا ينعكس كدور فعلي ملموس، ولكن الصدمة غير المتوقعة لتلك القوى، هو تمكن النساء من تحقيق نحو 100 مقعد متجاوزات بذلك وبأصواتهن عدد مقاعد الكوتا". وتابعت: "لكن مع ذلك فالمحك هو في النوعية التي ستشارك بهذه الدورة البرلمانية وليس في الكمية، فقد عانينا قبلا من ضعف البرلمانيات وخصوصا في لجنة المرأة البرلمانية، بل وإدراجهن في أجندات معادية لحقوق المرأة، كمنع تعديل المادة 57 من قانون الأحوال الشخصية الذي يعطي الأم حق حضانة الطفل، وعرقلة تشريع قانون العنف الأسري، وللأسف دور

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

العديد منهن كان سلبيا، كون غالبيتهن ينتمين لأحزاب، وبعضهن لا يشاركن حتى في المناقشات داخل قبة البرلمان، بلا دور وكأنهن مجرد ديكور". "فكيف سنثق إذن بمن نجحن مرة أخرى"، تقول الناشطة الحقوقية العراقية، مردفة: "فبعضهن نائبات سابقات ثبت هزال أدائهن البرلماني، وأخريات تابعات لأحزاب متنفذة دينية، وآخر ما قد تفكر به هو دور النساء وصوتهن وحقوقهن، وهي أول وأشرس المعارضين لتشريع القوانين المدنية التي نطالب بها، لانصاف المرأة وتحريرها".[46]

ويعد إقرار قانون جديد للعنف الأسري، وزيادة تمثيل المرأة في الفرع التنفيذي للحكومة ، من بين أهداف بعض المشرعات المحتملات، وبالنسبة إلى السياسيات العراقيات، يمكن أن تكون الانتخابات تجربة مؤلمة. [47]

وعلى الرغم من أن العراق اتخذ هذا العام خطوات لحماية المرشحات. يمكنهم الإبلاغ مباشرة عن العنف إلى المحققين القضائيين بدلاً من الاضطرار إلى إخطار الشرطة أولاً. خصصت وزارة الداخلية خطوطًا ساخنة لتلقي شكاوى المرشحات. فإن التمييز لا يزال يلوح في الأفق.

يبرز دور المرأة السياسي وما حققته في الانتخابات الأخيرة، حيث هنأت دائرة تمكين المرأة المرشحات الفائزات بانتخابات مجلس النواب. وإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز ب97 مقعدا بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا (الحصة) المخصصة للنساء، في حين أظهرت النتائج فوز 57 امرأة بقوتهنّ التصويتية. وبحساب مجموع عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء، يرتفع تمثيلهن النيابي من 25% في الدورات الماضية إلى 30% إذا ما اعتمدت النتائج الأولية. إن "8 من النساء حصلن على أكثر من 20 ألف صوت لكل منهن، وأن 33 امرأة حصلت على المراتب الأولى في دوائرهن الانتخابية في 13 محافظة عراقية".

أن محافظة السليمانية في اقليم كردستان العراق تضم 18 مقعدا نيابيا، وأن من بينهم 11 امرأة فازت بمقاعد برلمانية، مما يشير إلى الثقة الكبيرة التي باتت تحظى بها النساء في العراق.

"كان للنساء 32 مقعدا من حصة التيار الصدري الذي فاز ب73 مقعدا، أما تحالف تقدم الذي حصل على 37 مقعدا، فكان للنساء فيه 18 مقعدا. والحزب الديمقراطي الذي نال 32 مقعدا كان للنساء فيه 12 مقعدا، و7 مقاعد للنساء في كتلة الفتح من بين قرابة 16مقعدا، وهكذا".

وعن مدى مقبولية عدد النساء في البرلمان في الانتخابات الأخيرة، أن شبكة النساء العراقيات (منظمة غير حكومية) تكشف بعد أن دققت في النتائج الأولية التي أصدرتها المفوضية –بما يتسق مع قانون الانتخابات رقم 9 لعام 2020– وجدت أن عدد النساء الفائزات في البرلمان يضاهي 115 مقعدا وليس 97، وأن الشبكة بانتظار إعلان النتائج النهائية للاستفسار عن ذلك من المفوضية العليا للانتخابات، وفق قولها.

وتعزو شبكة النساء العراقيات ذلك إلى أن هناك 22 امرأة فازت بالانتخابات، إلا أنهن لم تحتسبن ضمن حصة النساء في البرلمان، وبالتالي ستطالب الشبكة المفوضية بتوضيحات للآلية التي اعتمدت عليها في حساب مقاعد النساء الفائزات بالبرلمان.

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

في غضون ذلك، ترى سروة عبد الواحد الفائزة في الانتخابات الأخيرة والحاصلة على أعلى أعداد مصوتين على مستوى النساء في العراق (28.9 ألف صوت) أن المجتمع العراقي بدأ يدرك أن المرأة تمتلك قدرة كبيرة في العمل السياسي ومنافسة الرجل في ذلك.

تضيف سروة عبد الواحد أن 4 من مجموع 9 مقاعد حصلت عليها حركة الجيل الجديد التي تنتمي إليها كانت للنساء، مما يشير إلى قوة النساء داخل المجتمع، بحسب تعبيرها.

وتنفي المحامية والناشطة النسائية رشا وهب الأسباب السابقة، حيث ترى أن زيادة مقاعد النساء في البرلمان ترجع إلى قانون الانتخابات رقم 9 لعام 2020 الذي اعتمد لأول مرة في الانتخابات الأخيرة، ولا سيما أن القانون الجديد قسم العراق ل83 دائرة انتخابية مما نتج عنه زيادة فرص النساء بالفوز بالمقاعد النيابية، وهو ما استثمرته الأحزاب في ترشيح النساء (المؤثرات) في الدوائر التي يمتلكون نفوذا كبيرا فيها.

تثار تساؤلات عدة عن دور المرأة المستقبلي بعد فوزها ب30% من مقاعد البرلمان العراقي، ليتأكد أن دور المرأة المستقبلي يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة كل امرأة بما تملكه من مؤهلات.

أما عن دور النساء في الدورات البرلمانية السابقة، "لم تشهد الدورات البرلمانية السابقة تأثيرا كبيرا للنساء في القوانين والتشريعات، سيما تلك المتعلقة بالنساء والأطفال، وأن أسباب ذلك ترجع للكتل البرلمانية التي تنضوي تحتها النائبات في البرلمان، واللاتي غالبا ما يكنّ محكومات بالرأي السياسي للكتلة أو الحزب". وأنه من غير المؤمل أن تشهد الدورة البرلمانية القادمة تغييرا كبيرا، لا سيما أن النواب من الرجال ورؤساء الكتل لا يزالون يتحكمون في الوضع السياسي في البلاد، بحسب تعبيرها. ومن جانبها وتعليقا على دور البرلمانيات العراقيات، تعتقد مديرة منظمة آيسن لحقوق الإنسان أنسام سلمان أن العبرة في العمل البرلماني يعتمد على النوع لا الكم، وهو ما ينطبق على النساء في البرلمان، مشيرة إلى أن دور المرأة سيعتمد بالمطلق على مدى ثقافة النائبة ومدى فاعليتها ودورها في تقديم الخدمات والتشريعات للنساء والأطفال، إضافة إلى دورها العام في مراقبة الأداء الحكومي. وتقول أنسام سلمان "عمل المرأة في البرلمان العراقي لا يزال صعبا، وأن الدورة البرلمانية المنحلة اتسمت بدور نسائي شبه معدوم مع إخفاقها في تشريع العديد من القوانين المتعلقة بمناهضة العنف الأسري وحماية قانون (57) من التعديل، وهو القانون المتعلق بحضانة الأطفال وانتزاعهم من حضن الأم المطلقة في حال زواجها". أما رئيسة شبكة النساء العراقيات فلديها رأي آخر، إذ تؤكد أن ما وصفته ب"الاختراق النسائي الكبير" للبرلمان لن يكون ذا فائدة ما لم يتمم بفاعلية النساء النواب في التشريعات ومراقبة السلطات التنفيذية، وذلك من أجل إثبات جدارة المرأة العراقية سياسيا وتشريعيا. على نقيض ذلك، تبدو الصحفية العراقية سهى عودة متشائمة حيال دور المرأة المستقبلي في البرلمان، إذ توضح أن غالبية الفائزات في الانتخابات الأخيرة يتبعن كتلا سياسية وأحزابا، وأن نشاطهن سيكون محكوما بالتوجه السياسي لهذه الكتل والأحزاب مع عدم وجود كتل سياسية ترأسها النساء[48].

هي تعقيدات كبيرة تكتنف دور المرأة العراقية داخل البرلمان، ورغم كل الاختلافات في الكيفية التي سيكون عليها هذا الدور مستقبلا، فإن الجميع يرى أنها حققت اختراقا كبيرا في البرلمان العراقي خلال الانتخابات الأخيرة. [49]

وعند متابعة الكوتا النسائية في العراق ترى إنها طبقت شكليا وكما هو واضح في عدد من المقاعد النسوية في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية وفي 30 /كانون الثاني / 2005 حيث بلغ مجموع المقاعد النسوية (87) مقعد من أصل 275 مقعد أي ما يقارب الثلث أي العدد تجاوز النسبة المخصصة للنساء في قانون إدارة الدولة المؤقتة والبالغ 25 %. إلا أن المتتبع للتجربة الجمعية الوطنية التي استمرت قرابة العام الكامل إذ لم يسجل نشاط فاعل لهذا العدد الكبير من العضوات، أي إن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات، ومن السلبيات التي رافقت تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لأحزاب أعطتهم هذه المقاعد وحرضتهن على مقاعدهن الأمر الذي دفعهن إلى أن يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسية التي وصلت إلى الجمعية الوطنية من خلالهم[50].

إن نظام الكوتا النسائية كان خطوة ضرورية ومهمة للعملية السياسية العراقية بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 كونه ابتدأ عهد سياسي انتخابي جديد وكون المجتمع العراقي آنذاك لم يتقبل وجود المرأة في السلطة السياسية والمجالس التمثيلة مع العلم إن النساء تشكل أكثر من نصف سكان العراق وبالتالي فهم يمثلون فئة كبيرة من المجتمع وهذه الفئة لديها مصالح ومتطلبات وحقوق تحتاج لمن يعبر عنها من داخل هذه الفئة.

وتكاد تكون الانتخابات التشريعية الأخيرة 2021 خير دليل على لأثبات فكرة إن المرأة جزء أساسي من العملية السياسية لا يمكن أن تنجح بدون وجودها وهي تدور وجودا وعدما معها، ذلك حيث بحسب التحليل الأولي لنتائج الانتخابات، فإن المرأة العراقية تمكنت من الفوز ب97 مقعدا بزيادة 14 مقعدا عن الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات، فيما أظهرت هذه النتائج فوز 57 امرأة بقوتها التصويتية من دون الحاجة إلى الكوتا.

إلا إن الامر الذي أصبح غير مقبول من الشارع العراقي هو وجود نساء غير كفوءات في العملية السياسية. والكوتا هي السبب الوحيد لوجودها في العملية السياسية، لذلك نقترح على المشرع العراقي أن يراجع تشريعاته الانتخابية بما يضمن وجود كل شخص كفوء في العملية السياسية سواء كان رجلا أم امرأة.

الخاتمة:

إن الطبيعة الموجودة في المجتمعات العربية الخاصة بالمرأة ومشاركتها في العملية السياسية لا تقتصر على معارضة الرجل فقط وانما نجد ان هناك من يعارض دخولها من النساء في هذا المجال وانها تثق بأداء الرجل سياسيا وفي اتخاذ وصنع القرار اكثر من نضيرتها المرأة علما ان اشتراك المرأة في هذا المجال من اهم شروط الديمقراطية والتي تعتبر من اهم مرتكزاتها العدالة والمساواة في اعطاء الفرص للجميع ولا فرق بين الجنسين .

(IJTBM) 2023, Vol. No. 13, Issue No. III, Jul-Sep e-ISSN: 2231-6868 p-ISSN: 2454-468X

إن المجتمع العراقي الجديد مؤهل لأن يبني حضارة جديدة والمرأة العراقية، سواء أكانت عربية أم كردية أم تركمانية أم آشورية وكلدانية، وسواء أكانت مسلمة أم مسيحية أم أيزيدية أم صابئة مندائية أم يهودية أم كإكائي أم شبكية، أم من أي دين أو مذهب آخر تؤمن به وتتبعه، ستكون في طليعة هذا الركب الإنساني الحديث. إنها ليست أمنيات فحسب، بل هي طاقات وإمكانيات كامنة يفترض تفجيرها بعناية كبيرة ورعاية تامة ووعي بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الجيل الجديد من الشابات والشباب العراقي. وتحقيق ذلك يستوجب ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بشكل مترابط وسليم.

أ. أصبح دور المرأة العراقية أكثر فاعلية خاصة بعد اقرار الدستور لنظام الكوتا ودخولها في البرلمان ومشاركتها سياسيا.

ب. دعم النساء من اجل التحرر والقضاء على الظلم من خلال تكوين منظمات ومؤسسات تنادي بحقوق المرأة .

ت. ان عمل المرأة في هذا المجال يعطي المرأة المشاركة في صنع القرار السياسي وابداء الراي الذي يجعل المرأة تعيش في تفهم حقيقي لمطالب المجتمع .

ث. ان زيادة الوعي النسوي وعملها في المجال السياسي يحفظ لها حقوقها في القضايا المصيرية ومشاركتها في النشاطات السياسية يزيدها افاق فكرية سياسية واضحة .

الهوامش:

([1]) أمل قبيل، دور المرأة ومشاركتها في العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 دراسة تحليلية طبق النظرية النسوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، تاريخ 3 كانون الثاني 2022.

([2]) أمل قبيل، دور مرجع سابق.

([3]) أحمد الهدهد، النظرية النسوية في العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد 6161 ، تاريخ 3/2/ 2019.

([4]) للمزيد من التفاصيل حول التيارات الفكرية للنظرية النسوية، ينظر: أمل قبيل، مرجع سابق.

([5]) المرجع نفسه.

([6]) المرجع نفسه.

([7]) روافد الطيار، أثر الكوتا النسائية على العملية الديمقراطية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الدراسات القانونية، تشرين الاول 2021، ص 2.

([8]) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 لعام 2000.

([9]) أمل قبيل، مرجع سابق.

([10]) روافد الطيار، مرجع سابق، ص 2.

([11]) ناهض حسن جابر، حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث (1921– 2003)، مجلة روافد، بغداد، العدد الأول، كانون الثاني، 2008 ، ص 3.

([12]) أمل قبيل، مرجع سابق.

([13]) روافد الطيار، مرجع سابق، ص 3.

([14]) المرجع نفسه، ص 3.

([15]) أمل قبيل، مرجع سابق.

([16]) المرجع نفسه.

([17]) سمير عبد الرحمن هائل الشميري، المرأة والانتخابات البرلمانية اليمنية، مجلة – المستقبل العربي، بيروت، العدد 321 تشرين الثاني / 2005 ، ص 94.

([18]) هند شاكر محمود، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الانتخابات، شبكة النبأ المعلوماتية، الأحد 08 آب 2021.

([19]) المرجع نفسه.

([20]) جبار عبد الخالق الخزرجي، حقوق المرأة والعائلة في دستور جمهورية العراق 2005، تم تقديم هذا البحث في ندوة اقامها منتدى التسامي الثقافي في مقر رابطة المرأة العراقية بمناسبة يوم العمال العالمي يوم 2011/4/30شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ 2011/5/10.

([21]) قانون العقوبات المعدل رقم 111 لسنة 1969.

([22]) القانون المدني العراقي المعدل رقم (40) لسنة 1951.

([23]) قانون العمل رقم 71 لسنة 1987، وقانون التنظيم النقابي رقم 52 لسنة 1987

([24]) روافد الطيار، مرجع سابق، ص 4.

([25]) تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمعهد العراقي، بيروت–بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

([26]) أمل قبيل، مرجع سابق.

([27]) المرجع نفسه.

([28]) أحمد الدباغ، في سابقة لافتة.. هكذا فجرت النساء المفاجأة في الانتخابات العراقية، الجزيرة نت، تاريخ 2021/10/20.

([29]) إحصائية انتخابات مجلس النواب العراقي 2018، المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، www.ihec.iq، تاريخ 20 يونيو/حزيران 2018. http://www.ihec.iq/data.elic2018.pdf

([30]) باسل حسين، نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية وتحولات الممارسة السياسية وإشكالاتها، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ 2018/7/28، ص 4.

([31]) في سابقة.. المرأة العراقية تتجاوز "الكوتا النسائية"، سكاي نيوز عربية، بغداد ، تاريخ 2021/10/14.

([32]) شذى العاملي، المرأة في قانون الانتخابات العراقية الجديد وحظوظها بالفوز، اندبندنت عربية https://www.independentarabia.com/ السبت 11 سبتمبر 2021

([33]) المرجع نفسه.

([34]) المادة (16) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠،

([35]) روافد الطيار، مرجع سابق، ص 5.

([36]) المرجع نفسه، ص 5.

([37]) شذى العاملي، مرجع سابق.

([38]) تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمعهد العراقي، بيروت–بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر 2020

([39]) المعهد العراقي هو منظمة غير حكومية مستقلة، مخصصة لدعم التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني وحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك حقوق المرأة العراقية.

([40]) تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة ، مرجع سابق.

([41]) المرجع نفسه.

([42]) شذى العاملي، مرجع سابق.

([43]) المرجع نفسه.

([44]) المرجع نفسه

([45]) المرجع نفسه

([46]) المرجع نفسه.

([47]) تقرير المرأة العراقية.. ما دورها وطموحها في الانتخابات المقبلة ؟ شبة النبأ المعلوماتية، تاريخ 2021/9/18 /https://n.annabaa.org

([48]) أحمد الدباغ، مرجع سابق

([49]) المرجع نفسه

([50]) روافد الطيار، مرجع سابق، ص 6.